UNODC
مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

تقرير وتوصيات
ورشة العمل الإقليمية المتخصصة حول إعداد
التقارير الوطنية و التقرير العربي لمكافحة الاتجار بالبشر

القاهرة
5- 2012/6/7م

UNODC
مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

تقرير وتوصيات
ورشة العمل الإقليمية المتخصصة حول إعداد
التقارير الوطنية و التقرير العربي لمكافحة الاتجار بالبشر
القاهرة: 5- 2012/6/7م

—

تنفيذا لقرار مجلس وزراء العدل العرب رقم 879-د027-2012/2/15 والذي ينص في فقرته الخامسة على " إعداد تقرير سنوي عن جهود الدول العربية في مجال مكافحة الاتجار بالبشر في إطار مهام وحدة تنسيق مكافحة الاتجار بالبشر المنشأة في إدارة الشؤون القانونية بجامعة الدول العربية بموجب الاتفاق الموقع في هذا الشأن مع مكتب الأمم المتحدة الإقليمي المعني بالمخدرات والجريمة للشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالقاهرة وعرض التقرير على المجلس تمهيدا لإرساله إلى الجهات المختصة في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية"،

وقرار المكتب التنفيذي للمجلس رقم 677- ج49- 2012/5/28 والمتضمن دعوة الجهات المعنية في الدول العربية إلى المشاركة المكثفة في اجتماعات ورشة العمل المتخصصة حول إعداد تقارير مكافحة الاتجار بالبشر الوطنية والإقليمية،

عقدت ورشة العمل المتخصصة حول إعداد التقارير الوطنية والتقرير العربي لمكافحة الاتجار بالبشر خلال الفترة 5-2012/6/7 بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وبمشاركة ممثلين عن الدول العربية في كل من دولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين والجمهورية التونسية والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والمملكة العربية السعودية وسلطنة عمان ودولة قطر وجمهورية القمر المتحدة والجمهورية اللبنانية وليبيا وجمهورية مصر العربية والمملكة المغربية والجمهورية اليمنية.

وبحضور المستشار/ محمد رضوان بن خضراء المستشار القانوني للأمين العام مدير إدارة الشؤون القانونية (رئيس الأمانة الفنية لمجلس وزراء العدل العرب)، والسيد/ مسعود كريمي بور – الممثل الإقليمي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة للشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وممثل عن الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب، وخبراء وطنيين من اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر في دولة الإمارات العربية المتحدة والمؤسسة القطرية لمكافحة الاتجار بالبشر، واللجنة الوطنية التنسيقية لمنع ومكافحة الاتجار بالبشر بجمهورية مصر العربية وخبراء دوليين من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، مشروع الحماية بجامعة جونز هوبكنز، منظمة الهجرة الدولية، المجلس الأوروبي، مكتب المقررة الهولندية لشؤون مكافحة الاتجار بالبشر. (مرفق قائمة بأسماء المشاركين).

وبعد استعراض محاور جلسات العمل والاستماع إلى العروض التي قدمها الخبراء الوطنيون والدوليون ومناقشتها خلص المجتمعون إلى التوصيات التالية:

- دعوة الدول العربية التي لم تقم بعد بإنشاء مؤسسات وطنية مختصة بتنسيق جهود مكافحة الاتجار بالبشر إلى القيام بذلك .

- دعم جهود الدول العربية في إنشاء قواعد بيانات وطنية في مجال مكافحة الاتجار بالبشر تسهم في إعداد التقارير الوطنية والتقرير العربي.

- دعم أعمال وحدة تنسيق مكافحة الاتجار بالبشر بجامعة الدول العربية وقاعدة بياناتها المركزية.

- اتباع الآليات الناجزة في الرد على الاستبيان الصادر عن جامعة الدول العربية ومن ذلك أن يتم الرد على الاستبيان عن طريق لجان وطنية متخصصة .

-أهمية أن يتناول التقرير العربي كافة صور الاتجار بالبشر في المنطقة العربية، طبقا للتعريف الوارد بالقانون العربي الاسترشادي لمكافحة الاتجار بالبشر ، والتعريفات المختلفة الواردة بالتشريعات العربية .

- التركيز على " الضحية" كأحد أسس وضع التقرير العربي، وذلك بتناول الإشكاليات التي من شأن مواجهتها تحسين طرق حماية ومساعدة ضحايا الاتجار بالبشر، والتعرف على الجهود المبذولة لحل هذه الإشكاليات.

- أن تراعى القواعد العامة في الحصول على المعلومات سرية البيانات الشخصية واحترام خصوصية الضحايا وضمان أمنهم، مع والالتزام بالموضوعية والشفافية وتحري الدقة والاستناد إلى المصادر الموثقة في الحصول على المعلومات.

- الاهتمام بالإطلاع على أفضل التجارب الدولية، خاصة التقارير الصادرة بشأن مكافحة الاتجار بالبشر، والاستفادة منها في صياغة التقرير العربي، خاصة فيما يتعلق بالحالة العربية الواقعية والتشريعية والمؤسسية.

- التعاون مع منظمات المجتمع المدني في إعداد التقارير الوطنية، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، المؤسسات الأكاديمية، الإعلام، الشركات وقطاع الأعمال والمؤسسات الدينية.

- عقد ورش عمل متخصصة لتعزيز البنية المؤسسية للسلطات الوطنية المعنية في مجال مكافحة الاتجار بالبشر، وخاصة فيما يتعلق بالرد على الاستبيانات وصياغة التقارير الوطنية.

– الإسراع بتسمية نقاط الاتصال بالدول العربية وفقاً لما ورد بالاستراتيجية العربية لمكافحة الاتجار بالبشر والاستبيان.

كما انتهى ممثلو الدول العربية والسادة الخبراء ا المشاركون في أعمال هذه الورشة إلى الاتفاق على تبني مقترح هيكل التقرير العربي حول جهود مكافحة الاتجار بالبشر بالمنطقة العربية بالصيغة المرفقة.

وفي ختام أعمالها يتقدم المشاركون في ورشة العمل بالشكر إلى المستشار/ محمد رضوان بن خضراء المستشار القانوني للأمين العام، مدير إدارة الشؤون القانونية، رئيس الأمانة الفنية لمجلس وزراء العدل العرب وإلى السيد/مسعود كريمي بور – الممثل الإقليمي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة للشرق الأوسط وشمال إفريقيا

على جهودهما في تنظيم ورشة العمل وإلى المستشار/ عادل ماجد خبير الأمانة الفنية لمجلس وزراء العدل العرب لجهده العلمى القيم في إعداد برنامج الورشة ووثائقها والإسهام في فعالياتها، وإلى جميع الخبراء المتحدثين (مرفق) المشاركين في جلسات العمل على عروضهم واسهاماتهم في إثراء أعمال ورشة العمل.

****